بدأها «المركزي» بخفض سعر الخصم إلى مستوى تاريخي.. وأخيراً تقديم التمويل الميسّر للمتضررين

بالأرقام.. هذا ما قدمته الكويت لدعم اقتصادها بمواجهة أزمة «كورونا»

المحرر الاقتصادي

قدمت الحكومة الكويتية والقطاع الخاص العديد من الإجراءات والمبادرات التحفيزية لدعم الاقتصاد الكويتي، في ظل التداعيات السلبية لانتشار فيروس كورونا المستجد على القطاعات الاقتصادية المختلفة في البلاد، حيث جاء ذلك عقب القرارات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة بإغلاق عدد كبير من الانشطة الحكومية والخاصة الاقتصادية والخدمية، ما ادى الى معاناة الكثير من الشركات.

ويظهر كشف حساب أعدته «الأنباء»، حول التحرك الحكومي وبنك الكويت المركزي والقطاع الخاص لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي أحدثها وباء كورونا في الكويت، أن هناك تحركا بدأ مبكرا لاحتواء الوباء منذ مطلع مارس الماضي لمعالجة التداعيات السلبية لأزمة الحالية، ودعم الشركات والقطاعات المنتجة التي تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، حيث نستعرض ذلك فيما يلي:

● استهل القطاع المصرفي الكويتي إجراءات التحفيز عبر دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأجيل أقساط القروض الاستهلاكية لمدة ستة أشهر.

● اتخذ بنك الكويت المركزي خطوة تاريخية بتخفيض سعر الخصم في البلاد إلى مستوى 1,5٪، ليصبح بذلك أدنى مستوى لسعر الفائدة الأساسية في الكويت.

● جرت بعدها اجتماعات مكثفة لفريق اقتصادي مشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص الذي رفع توصياته لمجلس الوزراء واعتمدها الاخير في الثاني من أبريل، علما أن المجلس كان قد شكل اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي.

● في التاريخ نفسه بادر بنك الكويت المركزي لتخفيف القيود الرقابية على البنوك ما سمح بتوفير سيولة إضافية لديها بقيمة 5 مليارات دينار لتوجيهها نحو تمويل القطاعات والكيانات الأكثر تضررا.

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صدارة القطاعات المستفيدة من التحفيز الاقتصادي
- قطاعا الإنشاء واللوجستي أكثر المستفيدين بدعم تمويل المشروعات ذات القيمة المضافة
- تأجيل أقساط قروض الأفراد يزيد الطلب على المنتجات والخدمات ويدعم نشاط القطاعات

● أصدرت اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي قرارا في 21 أبريل يقضي بإقرار حزمة تمويل تحفيزية بتسهيلات وفائدة منخفضة وفق ضوابط وشروط محددة وتستهدف في الأساس المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

● القطاعات المتضررة: أوصى مجلس الوزراء في مطلع شهر أبريل بضرورة تقديم قروض ميسرة للقطاعات الأكثر تضررا وكذلك دعم العاملين من المواطنين في تلك القطاعات. وتعد قطاعات المطاعم والسياحة والفندقة والطيران من أكثر المتضررة بشكل مباشر من انتشار فيروس كورونا وما اتبعه من اجراءات اغلاق وحظر.

● جاءت أولى الحزم التي تم تقديمها لتلك القطاعات في الأسبوع الثالث من أبريل، مع قرارات اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي، والتي أقرت بتقدم الكيانات المتضررة من الأفراد والشركات الى البنوك بموقفها المالي، شرط أن تكون من العملاء الملتزمين بسداد التزاماتها قبل الأزمة أو لم تتعامل مع البنك المعني من قبل.

● وحصلت تلك المؤسسات المتضررة على قرض بقيمة محددة تقدم حلولا لمشاكل السيولة، لذلك فقيمة القرض تشمل الإيجارات والرواتب والالتزامات الدورية عليه، على أن يتسلم قيمة القرض على دفعات تضمن سداد تلك الالتزامات، وتتم مراجعة التزامه بالسداد في شهري يونيو وسبتمبر بشكل ربع سنوي.

● وتقدم البنوك قيمة التمويل بالكامل على أن تكون هناك فترة سماح في السداد لقيمة القرض خلال السنة الأولى على أن تتحمل الدولة قيمة الفائدة البالغة 2,5٪ ويبدأ العميل في دفع قيمة القرض من السنة الثانية والتي يتحمل فيها الفائدة بالمناصفة مع الحكومة لتصل نسبة تحمله لها إلى 100٪ في السنة الثالثة.

● البورصة: وجه بنك الكويت المركزي في منتصف مارس البنوك إلى عدم التنفيذ بالبيع على الضمانات المرهونة حيث تمثل الأسهم أكثر الضمانات المرهونة لدى البنوك، وهو ما يضمن عدم حدوث موجات بيعية قوية على تلك الأسهم مما يزيد من تراجعاتها الحادة متأثرة بالأزمة الحالية وخاصة الاسهم القيادية في ظل تأجيل الانضمام لمؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة من شهر مايو إلى شهر نوفمبر المقبل.

● العقار: أصدر البنك المركزي تعميمه بتخفيف الاجراءات الرقابية مطلع أبريل، والذي تضمن زيادة حجم التمويل الممنوح للعقار بنسبة 10٪ وفق الحالة حيث تتم زيادة التمويل الممنوح للأرض الفضاء من 50 إلى 60٪ من قيمة العقار على وفي حالة العقار القائم تمت زيادة قيمة التمويل الممنوح من 60 إلى 70٪ من قيمة العقار وأخيرا في حالة تمويل البناء فقط تمت زيادة قيمة التمويل الممنوح من 70 إلى 80٪ من قيمة العقار.

● الإنشاءات والخدمات اللوجستية: أوصى بنك الكويت المركزي للبنوك في منتصف مارس بضرورة النظر بإيجابية لظروف العملاء في حالة طلب ضمانات إضافية

● عمم بنك الكويت المركزي في الثاني من أبريل بتعديل قواعد الاستثناء بشروط التركز الائتماني مادام المشروع حقق قيمة مضافة للاقتصاد.

● أوصى مجلس الوزراء مطلع أبريل بتسريع الدورة المستندية لسداد الالتزامات المستحقة وبسرعة ومنها التزامات لصالح تلك الشركات التي تعمل في المشروعات الحكومية والمتعلقة بالبنية التحتية.

● دعم غير مباشر: أجلت البنوك أقساط القروض الاستهلاكية ما يسمح بتوافر سيولة كبيرة لدى القطاع الاستهلاكي المتمثل في الأفراد والتي تصل إلى مئات الملايين من الدنانير شهريا، هذا بالإضافة إلى تقلص أوجه الانفاق مثل السفر خارج البلاد وتوقف العملية التعليمية.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأكثر استفادة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من بين الأكثر استفادة من إجراءات الدعم والتحفيز الاقتصادية التي طبقتها الكويت في الشهرين الماضيين لمواجهة فيروس كورونا، وهنا ابرز ما نالته هذه المشروعات:

● أجّل القطاع المصرفي أقساط التسهيلات الائتمانية للعملاء من أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر أيضا مع عدم تحصيل فوائد أو رسوم نتيجة التأجيل

● ايقاف البنوك تحصيل الرسوم على أجهزة نقاط البيع والقنوات الإلكترونية لمدة: إضافة الى تأجيل الأقساط 6 اشهر المذكورة أعلاه، تم ايقاف البنوك تحصيل الرسوم على أجهزة نقاط البيع والقنوات الإلكترونية لمدة 3 أشهر.

● خفض وزن المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75٪ إلى 25٪ على أن يتم توحيد تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقا لقانون الصندوق الوطني وذلك في التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي الصادر في الثاني من أبريل.

● تقديم تمويل مشترك بنسبة 80٪ من قيمة القرض يمنحها الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة و20٪ تمنحها البنوك على أن يكون قيمة التمويل من الصندوق من دون فوائد وفترة سماح لمدة عام واحد فيما تتحمل الدولة من ميزانيتها العامة الفوائد المترتبة على التمويل والتي يصل الحد الاقصى لها 2,5٪ من قيمة التمويل المقدم من البنوك.

حزمة الإجراءات الرقابية من بنك الكويت المركزي لمواجهة تداعيات كورونا

الغاية:
دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية والمشاريع الصغيرة و المتوسطة ذات القيمة المضافة للاقتصاد المحلي.

الهدف:
إعطاء مرونة إضافية للبنوك لتوفير السيولة لتلك القطاعات.

الإجراء:
خفض المتطلبات الرقابية لإعطاء مساحة إضافية للبنوك للقيام بدورها الحيوي تجاه القطاعات الاقتصادية المنتجة والعملاء المتضررين.

أبرز القرارات

- **تخفيف** متطلبات الكفاية الرأسمالية بمقدار 2.5%.
- **تخفيف** متطلبات معايير السيولة.
- **خفض** وزن المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25%.
- **رفع** الحد الأقصى المتاح للتمويل من 90% إلى 100%.
- **رفع** النسبة المسموحة للتمويل إلى قيمة العقار (LTV).

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

الحزم التحفيزية
المقدمة للمشاريع الصغيرة و المتوسطة

قدمت الحكومة وبنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية العديد من المبادرات التحفيزية

6 أشهر **تأجيل** الأقساط والاستحقاقات للمتضررين لدى البنوك الكويتية

0 د.ك **رسوم و اشتراكات** أجهزة نقاط البيع لمدة 3 شهور

6 أشهر **تأجيل** الأقساط والاستحقاقات لدى الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

6 أشهر **تأجيل** الأقساط لدى البنك الصناعي المحفظة الحرفية/ المحفظة الزراعية

برنامج التمويل الميسر بالتعاون بين الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والبنوك

3 سنوات مدة التمويل الميسر

1 سنة فترة سماح

%0.25 ربح بالمئة متوسط الفائدة/ العائد على العميل في السنة الثالثة

مثال :

التمويل	100,000 د.ك
التمويل + الربح	100,080 د.ك
التكلفة على العميل خلال 3 سنوات	80 د.ك

- تتحمل الدولة تكاليف تمويل السنة الأولى والثانية ونصف التكاليف في السنة الثالثة.
- يقدم الصندوق 80% من قيمة التمويل دون فوائد أو رسوم و تمول البنوك المتبقي بفائدة/ عائد ميسر لايزيد عن 2.5%.

بعائد نقدي 5,5٪ لعدد 46 بنكاً قامت بتوزيع أرباح نقدية

18,3 مليار دولار توزيعات البنوك الخليجية في 2019

أظهرت دراسة حول البنوك المدرجة في أسواق الخليج، والتي أقرت توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن نتائج أعمالها لعام 2019، ارتفاع قيمة التوزيعات النقدية بشكل طفيف خلال العام الحالي لتصل إلى 18,35 مليار دولار، مقابل 18,12 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وتوضح الدراسة التي أجرتها «أرقام»، ارتفاع الأرباح النقدية الموزعة لـ4 أسواق، وتصدرها البنوك المدرجة في بورصة البحرين، حيث ارتفعت بنسبة 12٪ لتبلغ 701,8 مليون دولار، قياسا بـ 626 مليون دولار خلال العام 2018، ويليها البنوك المدرجة في سوق دبي المالي، بعدما ارتفعت بنسبة 8٪ لتصل إلى 1,73 مليار دولار خلال العام 2019 مقارنة بـ 1,60 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

فيما ارتفعت الأرباح النقدية الموزعة للبنوك المدرجة في كل من سوق قطر، والسوق السعودي بنسبة 3٪، و2٪ على التوالي. وفي المقابل انخفضت الأرباح النقدية الموزعة للبنوك المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 7٪، لتبلغ 480,7 مليون دولار، كما انخفضت للبنوك المدرجة في سوقي الكويت وأبوظبي، بنسبة 3٪ للأول، و2٪ للثاني.

وتظهر الدراسة ارتفاع العائد النقدي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، ويعود ذلك لانخفاض القيمة السوقية وارتفاع الأرباح النقدية الموزعة لتلك البنوك، حيث بلغ العائد النقدي لـ 46 بنكا قامت بالتوزيع نحو 5,5٪ بنهاية عام 2019، مقابل 4,1٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي، فيما بلغ العائد النقدي 5,1٪ إذا أخذ بالاعتبار القيمة السوقية لجميع البنوك المدرجة، سواء التي قامت أو لم تقم بالتوزيع.

فيما أظهرت الإحصائية أن عدد البنوك التي وزعت أرباحا نقدية عن الفترة بلغ 46 بنكا من أصل 63 بنكا مدرجا بأسواق الخليج، مقارنة بـ51 بنكا قامت بتوزيع أرباح نقدية خلال العام 2018، وبحسب الإحصائية هناك ارتفاع في عدد البنوك التي أقرت توزيعات بشكل أسهم منحة بلغ 16 بنكا خليجيا خلال العام 2019، مقارنة بـ 14 بنكا خليجيا خلال العام 2018.

وتمثل الأرباح الموزعة البالغة 18,35 مليار دولار، ما يعادل نسبة 50٪ من إجمالي الأرباح الصافية لجميع البنوك الخليجية المحققة خلال العام 2019، وعند رصد التوزيعات النقدية لعام 2019، يتضح أن بنوك «سوق مسقط للأوراق المالية» حققت أعلى عائد نقدي، بمقدار 8,3٪، ومن ثم بنوك «سوق أبوظبي للأوراق المالية»، بنسبة 6,8٪، يليها بنوك «سوق دبي المالي»، بمقدار 6,4٪.

وجاء «بنك قطر الوطني» في مقدمة الشركات الأعلى من حيث القيمة السوقية، بعائد بلغ 3,5٪، تبعه مصرف «الراجحي» بعائد بلغ 5,7٪، ومن ثم بنك «أبوظبي الأول» بعائد بلغ 6,6٪، وجاء «البنك الوطني العماني» في صدارة قائمة الأعلى عائدا على السهم من التوزيعات النقدية، بعائد 10,6٪، يليه «بنك مسقط» بعائد 10,2٪، ومن ثم «بنك دبي الإسلامي» بـ 9,9٪، و«بنك اتش اس بي سي عمان» بـ 8,9٪، و«بنك ابوظبي التجاري» بـ 8,8٪.